

إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في تقليل المخاطر الائتمانية

دراسة ميدانية على البنوك التجارية السعودية

Credit Risk Management and its Impact on Reducing Credit Risk

A Field Study on the commercial banks of Saudi Arabia

المملكة العربية السعودية _ جده

د.عبدالشكور عبدالرحمن موسى الفرا .

dr.farra@omsteel.com.sa

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، وإلقاء الضوء على إدارة المخاطر من خلال بيان أهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي لدى البنوك التجارية السعودية، ثم استعراض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك التجارية السعودية التي تمارس نشاطها في المملكة العربية السعودية ، وطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية ، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع بيانات الدراسة ، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة و One-sample T-test باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى النتائج المرجوه .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة : هناك اهتمام كبير لدى البنوك التجارية السعودية بمخاطر الائتمان المصرفي، أن قرار الائتمان المصرفي مبني دائماً على درجة من درجات المخاطرة يصعب استبعادها نهائياً، أن ضمانات القروض مهما كان نوعها وحجمها أحياناً فهي غير كافية لتغطية قيم القروض كلها.

كما خلصت هذه الدراسة على عدد من التوصيات أهمها : ضرورة استمرار البنوك التجارية السعودية باتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب المخاطر الائتمانية والتخفيف من آثارها، ضرورة الاستمرار في تطوير إدار مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية على أسس ومعايير علمية والتقنيات المتطورة، وتقديم دورات تدريبية للعاملين لرفع مستوى الأداء في مجال دراسة وتحليل وقياس المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: إدارة مخاطر الائتمان، تقليل المخاطر الائتمانية، البنوك التجارية السعودية.

ABSTRACT

This study aims is to identify how to manage bank credit risk, and shed light on risk management by clarifying the most important concepts of risk facing the banking business in Saudi Commercial Banks, and then reviewing the basic role of credit risk management and it's important for Saudi Commercial Banks operating in the Kingdom. The researcher used the questionnaire to collect the study data, and used the descriptive analytical approach, arithmetic averages, standard deviations and the degree using the statistical program (SPSS) to reach the desired results.

The main findings of this study are: There are great interest among Saudi Commercial Banks in risks of bank credit, that the decision of bank credit is always based on a degree of risk that is difficult to completely exclude, that loan guarantees of whatever type and size sometimes are not sufficient to cover all loan values.

The study also concluded a number of recommendations, the most important of which are: The need for Saudi Commercial banks to continue to take all precautions to avoid credit risk and mitigate their effects, the need to continue developing credit risk management in Saudi Commercial banks on scientific foundations and standards and advanced technologies, and to provide training courses for employees to raise the level of performance in the field of study, analysis and measurement of credit risk.

Key words: Credit risk management, Credit risk reduction, Saudi commercial banks.

المقدمة: Introduction

تحظى إدارة مخاطر الائتمان بوافر الاهتمام العالمي خاصة بعد ما شهدته الساحة العالمية من أزمات مالية أدت إلى انهيار العديد من الاقتصاديات ، ويشكل النظام المصرفي القلب النابض لكل القطاعات الحيوية في جميع الدول. وقد تطورت الأعمال المصرفية في عصرنا الحالي حيث وصلت في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد، وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية ، فإن الائتمان هو الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال ، وأن عملية منحها للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية. وأن الائتمان المصرفي يعتبر من أهم الأنشطة المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على البنوك في الربح أو الخسارة، مما يوجب على البنوك العمل على القيام بإدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص بأسلوب متطور. وتعد المخاطر الائتمانية أحد أهم أنواع المخاطر التي تواجه إدارة البنوك نظراً لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي للبنوك ألا وهو الإقراض ، وبالتالي تظهر أهمية عملية إدارة المخاطر من خلال إتباع الأساليب والإجراءات المناسبة والسليمة لمحاولة تجنبها أو حتى التخفيف منها ، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تبيان الدور الذي تقوم به إدارة المخاطر في البنوك التجارية السعودية.

مشكلة الدراسة: Study Problem

- من خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:
- _ ما هو دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية السعودية؟
 - ويتفرع السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية:
 - _ ما أهمية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية السعودية؟
 - _ إلى أي مدى تتحكم البنوك التجارية السعودية في مخاطر الائتمان؟
 - _ ما هي العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار؟

أهمية الدراسة: Study Important

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الآتي:

1. يعتبر نشاط الإئتمان المصرفي أحد أهم الوظائف الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وهي من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة.

2. تسليط الضوء على مدى كفاءة إدارة مخاطر الإئتمان في تقليل المخاطر.

كما تكتسب الدراسة أهميتها بأنه يمكن أن تعد دليلاً إرشادياً للقائمين على إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية السعودية. ، ورفع الوعي لدى متخذي القرارات في البنوك التجارية السعودية بأهمية تطوير إدارة المخاطر المصرفية بصفة مستمرة ومواكبة للتطور في هذا المجال.

أهداف الدراسة: Study Objectives

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة المعايير والقواعد التي تتبعها البنوك التجارية السعودية عند قيامها بعمليات الإقراض.

2. معرفة دور البنوك التجارية السعودية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الأنشطة الاقتصادية.

3. إظهار الأثر الذي تحدثه إدارة مخاطر الإئتمان في الصناعة المصرفية.

4. التعرف على مدى إهتمام البنوك التجارية السعودية بوجود إدارة متخصصة لمخاطر الإئتمان المصرفي.

فرضيات الدراسة: Study Hypotheses

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

1. توجد دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية وبين مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية السعودية.

2. توجد دلالة إحصائية بين قواعد عامة لدى إدارة المخاطر وبين دراسة المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها في البنوك التجارية السعودية.

3. توجد دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية وبين دراسة وتحليل الإئتمان المصرفي قبل منحه في البنوك التجارية السعودية.

حدود الدراسة: Study Limits

تمثلت حدود الدراسة في الحدود الآتية:

1. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على معرفة دور إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية التي تزاول نشاطها في المملكة العربية السعودية.

2. الحدود الزمنية: تقتصر على فترة إعداد الدراسة خلال الربع الرابع من عام 2021.

منهجية الدراسة: Study Methodology

إتساقاً من أهداف الدراسة وفرضياتها قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت الدراسة إطارين رئيسيين: إطار نظري يشتمل على مراجعة المراجع العلمية والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتعظيمه بالإسهامات العلمية التي قدمتها تلك المراجع والدراسات ، من خلال استعراض ماهية الإئتمان المصرفي وإدارة مخاطر الإئتمان المصرفي لإظهار دورها في تقليل مخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية السعودية . أما الإطار الثاني فميداني تحليلي اعتمد على جمع البيانات والمعلومات من خلال تصميم استبانة اشتملت على جزأين : الجزء الأول يشتمل على البيانات الشخصية للمستجوبين والتي تتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. والجزء الثاني فقرات الاستبانة البالغ عددها (15) فقرة موزعة على ثلاثة محاور . المحور الأول يتعلق بالأهمية الكبيرة لمخاطر الإئتمان المصرفي لدى البنوك التجارية السعودية ويشتمل على عدد (5) فقرات. والمحور الثاني يتعلق بالقواعد العامة التي يجب على إدارة المخاطر الائتمانية دراستها لتحديد المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها ويشتمل على عدد (5)

فقرات. والمحور الثالث يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية في دراسة وتحليل الائتمان المصرفي قبل منحه ويشتمل على عدد (5) فقرات. واستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الإجتماعية والذي يعرف إختصاراً ببرنامج SPSS في تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة: Previous Studies

تطرقت مجموعة من الدراسات سابقة الإنجاز إلى مواضيع شبيهة بموضوع هذه الدراسة، وتتمثل المهمة منها في الآتية:
دراسة : دبي، دحدوح (2021).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيقات إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم اختيار مجموعة من محددات إدارة المخاطر الائتمانية التي تضمن الحفاظ على الأداء المالي الجيد باستخدام كفاية رأس المال ، مخاطر الائتمان ، مخاطر أسعار الفائدة كمتغيرات توضيحية والعائد على حقوق الملكية كمتغير تابع لتحديد قيمة الأداء المالي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن مؤشرات إدارة المخاطر الائتمانية لها تأثير ايجابي على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

دراسة : صبرينة (2021).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية ، دراسة تحليلية، وتطرقت إلى ماهية الحوكمة ومحدداتها ، والعوامل المؤثرة في تعزيز الكفاءة المصرفية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. كان للحوكمة المصرفية دوراً هاماً في بلوغ الإصلاحات على مستوى البنوك الجزائرية، أن منهجية الإصلاحات كانت سبب في كفاءة إدارة مخاطر البنوك الجزائرية، تقلص نسب المخاطرة ، تحسن كبير في أداء البنوك الجزائرية.

دراسة : ابن ساعد ، صابور (2021).

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن كيفية تأثير المخاطر المصرفية المحيطة بالبنك الخارجي الجزائري وإدارتها على أداء البنك للفترة من (2010_2017) ، وكذا تقييم الأداء. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن البنك يتعرض لمخاطر تهدد ربحيته أي أنه يحقق أرباح ضعيفة نسبياً في ظل مخاطر مصرفية، وأن هذا البنك له كفاءة نسبية في إدارة مخاطره وتحصيل عوائده.

دراسة : نصير الدين ، هبار (2020).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأدوات المستخدمة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، وتطرقت إلى الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان بداية بتحديد ما ، قياسها ، والتعامل مع تنفيذها ثم تقييمها ، واعتمدت على أربعة أدوات حوكمة البنوك كمدخل لتحسين الأداء من خلال أفضل الممارسات التي تنص عليها اللجان المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أن كل المدخل باستثناء الحوكمة لم تكن فعالة وكافية في مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.

دراسة : أحمد ، وآخرون (2020).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حوكمة إدارة المخاطر المصرفية، وأثرها في تخفيض مشكلات التمويل المصرفي المتمثلة في مخاطر الائتمان ، مخاطر فشل المشروع، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن تخفيض مشكلات التمويل تتمثل في مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر عدم كفاية الضمان.

دراسة : الياسري ، الحسيني (2020).

هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتشخيص مدى وجود المخاطر الائتمانية وأثرها على القيمة الاقتصادية المضافة بالتطبيق على مصرف الخليج التجاري للفترة من (2005 _ 2016) . وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات كان أهمها: (SPSS V24) للمصرف (X2) ، بينما كانت العلاقة غير معنوية مع المؤشر (Y) والقيمة الاقتصادية المضافة (X1) ، وجود علاقة إرتباط وتأثير معنوية بين مؤشر المخاطر والقيمة الاقتصادية المضافة.

دراسة : ابن معمر ، الجيلاني (2020).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير لجنة بازل التي اعتبرت دعامة للتقليل من المخاطر لدى البنوك، نظراً لما شهده العالم من قيام البنوك بتبني اقتراحات ومبادئ بازل وباعتبار الوسائط المالية هي العمل الأساسي للبنوك، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية في إدارتها للمخاطر الائتمانية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن هناك اعتمادية نحو تطبيق معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر من خلال ما أصدره بنك الجزائر من تنظيمات للرقابة والقياس وأيضاً خلق بيئة مناسبة لإدارة المخاطر.

دراسة : بولحبال (2020).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن أنجح الطرق لعلاج هذه الظاهرة من خلال الحلول الوقائية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن إدارة المخاطر تقوم بمجموعة من الإجراءات الوقائية التي من شأنها الحد من المخاطر الائتمانية.

دراسة : عون الله ، بلعزوز (2018).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب التعثر المصرفي وإندلاع الأزمات بالإشارة إلى حالة الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. تعود أهم أسباب تعثر النظام المصرفي الجزائري إنطلاقاً من نتائج الرقابة المصرفية للجنة المصرفية إلى عوامل متعلقة بالتيسير وسوء الإدارة وأخرى اجتماعية وثقافية ومؤسسية ، إضافة إلى سوء الحوكمة التي ميزت الوظيفة الرقابية لبنك الجزائر ، يوجد نوعين رئيسيين للتعثر المصرفي في المنظومة المصرفية الجزائرية. تعثر مصرفي مستتر يحدث في المصارف العمومية ويمكن احتوائه عن طريق مساعدة الدولة ولايفضي أبداً إلى تصفية المؤسسة ، وتعثر مصرفي ظاهر يحدث في المصارف الخاصة ويتم معالجته وفق الإجراءات المحددة في قانون النقد والقروض ويحتمل أن يؤدي إلى إفلاس وتصفية المؤسسة المصرفية المتعثرة.

دراسة : بن مخلوف (2016).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي ، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن البنوك العمومية أقل استقراراً وأمناً من البنوك الخاصة، وهي قريبة جداً من التعثر المصرفي ويرجع إلى حجم القروض المتعثرة وسوء إدارة المخاطر المتعلقة بذلك ، وعدم وجود نظام رقابي داخلي فعال وضعف آليات الحوكمة.

دراسة : الشبخلي (2012).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. أن هناك دوراً ذا أهمية لعوامل الوضع المالي للعميل والسمات الشخصية ونمط السياسات الائتمانية للبنوك في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

دراسة : Al-Abedallat and Jaafreh (2012).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى القروض المتعثرة في البنوك الأردنية ، والتعرف على دور كفاءة العاملين في قسم الائتمان في البنوك في الحد من مشكلة الديون المتعثرة الذين خضعوا لدورات التدريب اللازمة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هناك علاقة بين تدريب العاملين والائتمان بشكل عام والحد من مشكلة الديون في البنوك الأردنية ، وأن هناك علاقة بين وجود نظام للحواجز المادية والمعنوية والحد من مشكلة سوء الديون.

دراسة : Siam, etal. (2011).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إدراك واستخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك التجارية الأردنية ، للحكم على الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الزيادة في استخدام بعض الأساليب المالية والمحاسبية والمؤشرات والنماذج من قبل مديري الائتمان عند دراسة موقف العميل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان يؤدي إلى زيادة إمكانية التعرف على إمكانات الأفراد والمؤسسات طالبي الائتمان في السداد وطرق السداد ، وأن هناك اختلاف في استخدام الأساليب عند دراسة المركز المالي للعميل من قبل محلل الائتمان ، وأن نسب السيولة هي النسب الأكثر استخداماً عند اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

التعليق على الدراسات السابقة: Commenting on previous studies

تناولت الدراسات السابقة العديد من العناصر الرئيسية والثانوية المرتبطة بالائتمان المصرفي حيث تناولت الاتجاهات الحديثة للرقابة على الائتمان المصرفي ، وآليات ودور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من التعثر المالي للبنوك ، والعوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي.

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة وقد تميزت عن غيرها كونها تركز على أهمية إدارة مخاطر الإتمان المصرفي وأثرها في تقليل المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية السعودية، مما يستوجب الوقوف على أهمية دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات المرتبطة بالائتمان المصرفي والتقليل من المخاطر الائتمانية.

1/ الإطار النظري. Theoretical Framework

1/1: الائتمان المصرفي. Bank Credit

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما يعتبر بمثابة الاستثمار الأكبر الذي تستطيع من خلاله البنوك التجارية أن تحقق الجزء الأكبر من الأرباح. كما يعتبر من أهم وأخطر وظائف البنوك التجارية ، حيث تعتمد عليها سلامة الموجودات وقوة ومتانة وصحة المركز المالي ، وبالتالي فإن سلامة الائتمان المصرفي يعتمد على سلامة السياسات الائتمانية المتبعة في البنوك التجارية.

هناك اتفاق واسع النطاق على أن البنوك تلعب دوراً رئيسياً في نقل إجراءات السياسة النقدية في الاقتصاد ويتم تحديد آلية الائتمان المصرفي من خلال السياسة النقدية للبنك (Morris, Sellon, 1995, P.59).

1/1/1: مفهوم الائتمان المصرفي. The Concept of Bank Credit

الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (السيسي، 2008، ص15).

وهو الثقة التي يوليها البنك لعميله ، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول البنك على عائد مالي متفق عليه مع تقديم العميل لضمان يُمكن البنك من استرداد أمواله إذا ما توقف العميل عن السداد (بن عمر، مرجع سابق، ص4).

ويعرف الباحث الائتمان المصرفي بأنه عبارة عن منح البنك لعميله ائتمان بضمان حسن علاقه معه ، او بضمان المشاريع الجاري تمويلها ، أو بضمانات شخصية أخرى وهي تختلف من عميل إلى آخر . ويرى الباحث أن عملية منح الائتمان المصرفي تنطوي على مخاطر كثيرة وفي مقدمتها تلك المتمثلة بالمقترض ومدى قدرته على سداد مبلغ القرض مع الفوائد المستحقة في الوقت المحدد، وأن قرار منح الائتمان المصرفي هو واحد من أصعب القرارات وكذلك من أهم محددات نجاح أداء البنوك دون أن تواجه مخاطر البقاء ، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض ، وتقليل حجم المخاطر المتصلة بالمقترضين وعدم قدرتهم على سداد قيمة الائتمان الممنوح لهم.

2/1/1: السياسات الائتمانية. Credit Policies

السياسات الائتمانية تشمل الإجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل ، وكذلك الأساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي من قبل إدارة الائتمان المصرفي ، بما في ذلك أسس تحديد سعر الفائدة ، ونوع الضمانات المقدمة من خلال ما يعرف بتحليل المخاطر (الراوي، 2003، ص ص 166-167). كما يقصد بالسياسة الائتمانية أنها مجموعة من القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك ، وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك (Stefanesc, etal.,2009, P.25). وأن السياسة الائتمانية للبنك هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة الائتمان ، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع الائتمان (Chen, etal.,2010, P.310). ويرى الباحث أن السياسة الائتمانية للبنوك هي الإطار العام الذي يشمل مجموعة من العوامل والأسس والأساليب والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها إدارة البنك بشكل عام وإدارة الائتمان المصرفي بشكل خاص ، وتعتبر المرجع الذي يستند إليه جميع العاملين في إدارة الائتمان المصرفي.

2/1: إدارة المخاطر ومخاطر الائتمان Risk Management and Credit Risk

1/2/1: إدارة المخاطر Risk Management

ظهرت إدارة المخاطر إلى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لوجود مشكلات كبيرة في الأعمال اللوجستية وإدارة الموارد والاستراتيجيات ، ولكن البدايات الأولى لإدارة المخاطر كانت مع ارتباطها بحقل التأمين، وفي عام 1960 اتجهت الأنظار في الولايات المتحدة الأمريكية نحو إدارة المخاطر بشكل أوسع بوصفها فرع من فروع الإدارة العامة (عبدالزهرة، 2006، ص35).

كما تنشأ إدارة المخاطر حيث توجد المخاطرة وعند المراجعة المستقلة للمخاطرة ووظائف المراقبة على مستويات مجلس الإدارة ، ويختلف تطبيق أساليب إدارة المخاطر من بنك إلى آخر طبقاً لحجم وتعقيد عمليات النشاط التجاري للهيكل التنظيمي لمراقبة المخاطر (Certified, 2005, P.13).

2/2/1: مفهوم إدارة المخاطر Concept of Risk Management

يرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد ، ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر (سلام، 2007، ص41). كما عرفت إدارة المخاطر بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا (عنانزه ، عثمان، 2013، ص7).

وهي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى (قندوز، 2012، ص13).

ويرى الباحث أن مفهوم إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وهي العملية التي يقوم بموجبها البنك بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لضمان أن المخاطر ضمن قدرات التحمل وتتفق مع الأهداف المخططة.

3/2/1: أهداف إدارة المخاطر Risk Management Objectives

يمكن الوصول إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية:

1. تحديد الأهداف: تحديد الأهداف والاحتياجات من برامج المخاطر تعتبر أول خطوة في كيفية إدارة المخاطر، من خلال خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة وهي تعتبر وسيلة لتقييم الأداء فيما بعد.
2. اكتشاف وتحديد المخاطر: وذلك من خلال دراسة أوجه النشاط المختلفة وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت أخطار قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين.
3. تقييم المخاطر وتصنيفها: يقصد بتقييم الأخطار قياس احتمال وقوع المخاطر (معدل تكرار المخاطر) وقياس شدة الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوع المخاطر، وضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المنشأة حيث الأهمية ودرجة الخطورة.
4. دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة لإدارة المخاطر: تأتي هذه الخطوة بعد أن تم تحديد الأهداف واكتشافها ثم تقييم وقياس هذه المخاطر، حيث يتم الدراسة والمفاضلة بين الطرق المختلفة لإدارة المخاطر بهدف اختيار الطريقة المناسبة والملائمة لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المنشأة (أبو بكر، السيفو، 2009، ص ص 56-60).
5. تحديد البدائل واختيار أسلوب التعامل مع الخطر: تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي يتم بها التعامل مع المخاطر من خلال الآتي:
 - _ تقادي الخطر: وذلك بالتخلي عن القيام بأي عمل يتسبب في نشر المخاطر والاقتصر فقط على اختيار المشاريع التي تتميز بأقل المخاطر.
 - _ الخفض أو التقليل من المخاطر: وذلك من خلال الاعتماد على برامج السلامة وتدابير منع الخسارة.
 - _ الاحتفاظ بالمخاطرة: يعتبر الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعاً والأفضل للتعامل مع المخاطرة.
 - _ تحويل المخاطرة: وهذا يعني نقل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداداً لتحمل المخاطرة.
 - 6. تنفيذ القرار: ينفذ قرار الاحتفاظ بالمخاطرة إذا كانت تلك المخاطر تتطوي على خسائر معينة صغيرة نسبياً يمكن تغطيتها بوجود احتياطي أو بدونه.
 - 7. التقييم والمراجعة: تعتبر عملية التقييم والمراجعة عملية هامة وذلك لأن: المخاطر تتغير وأن التقنيات التي تم استخدامها للتعامل مع المخاطر سابقاً قد لا تناسب الوقت الحاضر. وأن إجراء التقييم ومراجعة برنامج إدارة المخاطر يسمح بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف (حورية، 2014، ص ص 47-48).

4/2/1: مخاطر الائتمان Credit Risk

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنوك التجارية بتقديم القروض أو الائتمان للأفراد ومنشآت الأعمال المختلفة مع عدم مقدرتها على استرجاع حقوقها المتمثلة في أصل القروض وفوائدها، وأن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية حيث تتعرض لمخاطر أخرى مثل مخاطر السيولة ومخاطر السعر .

1. مفهوم مخاطر الائتمان: عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها: احتمال وقوع حادث مستقبلاً يؤثر في تحقيق المنشأة لأهدافها، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنشأة وكذا درجة احتمال حدوثها (The Institute of Internal Auditors, 2010, P.19). وأن مخاطر الائتمان تعني عدم تسديد الدين بأكمله أو لجزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك، وأن المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد المستحقات في التواريخ المحددة لها (الفريحي، 2005، ص 134).

2. أنواع مخاطر الائتمان: هناك أنواع مختلفة للمخاطر الائتمانية ومنها:

_ مخاطر متعلقة بالعميل: هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته للائتمان والغرض من الائتمان (طه، 2013، ص ص 67-68).

_ مخاطر مرتبطة بالنشاط: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل ، حيث أن لكل نشاط إقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية (النجار، 1997، ص 95).

3. مخاطر الاقتصاد الكلي: ترتبط هذه المخاطر بالبيئة الاقتصادية مثل انخفاض معدلات النمو والمخاطر السياسية وتغير القوانين (بدارين، مرجع سابق، ص 31).

4. مخاطر متصلة بالغير: ترتبط هذه المخاطر بمدى تأثر العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية (موسى، وآخرون ، 2012، ص 26).

5. مخاطر السيولة: وترتبط باحتمال تعثر العميل بعد منحه الائتمان، مما يؤدي إلى عجزه عن تسديد أصل القرض وفوائده (بدارين، مرجع سابق، ص 31).

3/1 إدارة مخاطر الائتمان Credit Risk Management

تعتبر إدارة مخاطر الائتمان جزء من إدارة المخاطر المصرفية فهي تتمثل في متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد وإجراء تحليل دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد جدارته الائتمانية قبل الموافقة على منحه القرض، واستخدام أساليب ونماذج خاصة بتحديد احتمالات فشل وتعثر العميل.

تقوم إدارة مخاطر الائتمان باستقراء المشاكل التي يتعرض لها العميل من خلال مراجعة دورية لأوضاعه ووضع سقف ائتمانية للعملاء استناداً إلى أسس ومعايير منطقية وموضوعية واتخاذ قرارات منح القروض ووضع رقابة مركزية عليها (نजार ، 2014، ص ص 127-128).

1/3/1 مفهوم إدارة مخاطر الائتمان Concept of Credit Risk Management

تعرف إدارة مخاطر الائتمان بأنها الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض ، والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية (Wang, 2013, P.11).

ويرى الباحث أن إدارة المخاطر هي نشاط إداري يختص بدراسة وتحليل طلبات التمويل المقدمة من العملاء وقياس وتقييم درجة المخاطر المتوقعة ، ومحاولة تخفيض المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك مستقبلاً.

2/3/1 معايير منح الائتمان المصرفي Criteria for granting bank Credit

تستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية لمنح الائتمان المصرفي وهي:

1. شخصية العميل: وهي تعتبر العنصر الأول والأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، وهي تدور حول خصائص العميل الأخلاقية ومدى التزامه بتعهداته أمام البنك ، فالأمانة والثقة والمصداقية تشير إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه (الزبيدي، 2000، ص217). ولكن يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقاً لمعايير موضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة (حفني ، أبو قحف، 2003-2004، ص163).

2. القدرة على السداد: يقوم البنك التجاري بتحليل كيفية تحكم العميل المقترض في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وأن طبيعة عمل العميل طالب الائتمان تؤثر بلا شك في قدرته على السداد ، وأن العملاء الذين يغيرون في نشاطهم باستمرار يمثل منحهم أي قرض نسبة مخاطرة عالية على البنك (سلطان، 2005، ص419).

3. رأس المال: يقصد به رأس المال الذي تكشف عنه القوائم المالية، حيث يقوم البنك بدراسة متفحصة لما يعرف بكفاية رأس مال العميل وذلك على اعتبار أنه الملاذ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة (محمود، 2014، ص 281).

4. الضمانات: تهدف البنوك من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين الائتمان المصرفي وبين ما يقابلها من ضمانات وقد تكون هذه الضمانات في شكل رهون عقارية ، سندات ، ودائع نقدية ، وأن تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع ، ويجب أن يراعى عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن (بدارين ، مرجع سابق ، ص 54).

5. الظروف الاقتصادية: ينبغي على إدارة الائتمان دراسة الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المحيطة بالعميل للوقوف على مدى تأثير العميل بالظروف الاقتصادية (بدارين ، المرجع سابق ، ص 55). ويرى الباحث أنه يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بالظروف الاقتصادية خاصة إذا كان الائتمان المطلوب منحه للعميل طويل الأجل.

4/1: مقررات بازل لتسيير المخاطر المصرفية.

1. اتفاقية بازل 1 : أدى التطور السريع في الشبكة الدولية وانتشار البنوك وفروعها خلال عقد السبعينات إلى ظهور مجموعة من التغيرات على مستوى العمل المصرفي خاصة بعد إفلاس "Herstatt" بألمانيا الشرقية سنة 1974 و " National Franchin" بالولايات المتحدة الأمريكية ، توصلت الجهود الدولية في مجال الرقابة المصرفية إلى إنشاء لجنة للرقابة المصرفية من أجل تغطية المخاطر التي تتعرض لها البنوك تعرف بـ " لجنة بازل " حيث تأسست بقرار من محافظي مجموعة الدول الصناعية العشرة ، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (عبدالمطلب، 2005، ص81). وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق ثلاثة أهداف تتمثل في: (لعراف، 2010، ص45).

– تقدير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.

– تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

– تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة من قبل السلطات النقدية والمتمثلة في البنوك المركزية.

وتعمل لجنة بازل على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك حيث قامت بتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الإلتئمان في البنوك، وأوصت بتطبيق هذا الحد اعتباراً من نهاية عام 1992، كما قامت لجنة "بازل" بتصنيف دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين (لعراف، المرجع السابق، ص45).

_ المجموعة الأولى: تشمل الدول ذات المخاطر المنخفضة وتضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والدول التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي ترتيبات افتراضية.

_ المجموعة الثانية: تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر العالية أي كل دول العالم منها الدول العربية عدا المملكة العربية السعودية حددت نسبة كفاية رأس المال وفق لجنة بازل لعام 1988 بنسبة 8 % كحد أدنى (نوال، بزارية، 2020، ص114).

5/1: قواعد ولوائح البنك المركزي السعودي.

رسخ البنك المركزي السعودي من ضمن الاستراتيجية مفهوم إدارة المخاطر والالتزام بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني ووضعت الإدارة آليات وطرق لمعالجة المخاطر والمساهمة في رفع ثقافة إدارة تلك المخاطر ، بالإضافة إلى رفع مستوى ثقافة الالتزام بالأنظمة والتعليمات لحماية موارد البنك، والسعي إلى توفير الدعم اللازم لضمان استمرارية الأعمال الحساسة في البنك، وتمثل مهام ومسؤوليات إدارة المخاطر والالتزام في: (<https://www.sama.gov.sa>).

1. الحد من المخاطر لأعمال وأنشطة البنوك وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية من خلال عملية منهجية موحدة لإدارة المخاطر والتحقق من أن منهجية الإدارة شاملة وفعالة ومتوافقة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

2. رفع مستوى ثقافة إدارة المخاطر والالتزام بالأنظمة والتعليمات والقواعد السلوكية والأخلاقية داخل البنك من خلال تقديم المقترحات والتوصيات وتقييم وقياس المخاطر ومدى الالتزام ، مما ينعكس إيجابياً على سمعة البنك ومصداقيته وخلق بيئة عمل مثالية تمتاز بالوضوح والشفافية.

3. المحافظة على مصالح البنك من خلال قدرة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية وأداء مهامها المطلوبة وذلك بتمكين الاستجابة الفعالة لجميع أنواع المخاطر والأحداث واستمرارية أنشطتها الحرجة ضمن إطار زمني محدد مسبقاً.

4. تمكين التواصل الفعال بين مختلف مستويات الاستجابة الإدارية في البنك بهدف اتخاذ القرار المناسب والتعامل مع المخاطر والأحداث والأزمات في الوقت المناسب.

_ المادة العشرون : إدارة المخاطر. (<https://www.sama.gov.sa>).

على كل منشأة تمويل القيام بالآتي:

_ وضع سياسة مكتوبة تشتمل على استراتيجية عمل واضحة لإدارة المخاطر يقرها مجلس الإدارة ويحدثها سنوياً، ويجب أن تراعي إدارة المخاطر تحديد جميع أنواع المخاطر ذات العلاقة وطريقة التعامل معها، وأن تشتمل على الأقل على تحليل المخاطر التالية:

- مخاطر الإلتئمان.
- مخاطر السوق.
- المخاطر التشغيلية.
- المخاطر القانونية.
- مخاطر السمعة.
- مخاطر التقنية.

_ وضع الإجراءات المناسبة للتعرف على المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها والإبلاغ عنها وإعداد التقارير في شأنها، ووضعها في إطار عمل شامل لإدارة المخاطر يضمن تحقيق الآتي:

- التعرف المبكر والشامل على المخاطر.
- تقييم العلاقات التي تربط بين المخاطر.
- التنسيق الفوري مع مجلس الإدارة والإدارة العليا إذا اقتضت الحاجة لذلك.
- الإفصاح فوراً لأصحاب المصلحة بخصوص ما تم اكتشافه من مخاطر.

2/_ الإطار التحليلي (الدراسة الميدانية): (Analytical Framework (filed study)

1/2: مجتمع وعينة الدراسة: Population and Sample of Study

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة المخاطر الائتمانية ، وإدارة مصرفية الشركات قطاع التمويل في البنوك التجارية السعودية، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث باختيار عينة عشوائية منهم، وقام الباحث بتوزيع عدد (50) استبانة تم استرجاع عدد (50) استبانة بنسبة 100 % من الاستبانة الموزعة، وأن الباحث راعى عند اختيار العينة العمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة، والجدول التالي يصف الدراسة حسب متغيراتها المستقلة:

1/1/2: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

1/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	8	16 %
من 30 إلى أقل من 40 سنة	20	40 %
من 40 إلى أقل من 50 سنة	12	24 %
من 50 سنة فأكثر	10	20 %
المجموع	50	100 %

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة 16 % من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة ، وأن نسبة 40 % تتراوح أعمارهم بين 30 سنة إلى أقل من 40 سنة ، وأن نسبة 24 % تتراوح أعمارهم بين 40 سنة إلى أقل من 50 سنة ، وأن نسبة 10 % أعمارهم 50 سنة فأكثر. ويرى الباحث أن تنوع العمر لأفراد عينة الدراسة التي أجابت على أسئلة الاستبيان يدل على التنوع في وجهات النظر.

2/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
درجة البكالوريوس	20	64 %
دراسات عليا	30	36 %
المجموع	50	100 %

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة 64 % من عينة الدراسة حاصلون على درجة البكالوريوس، وأن نسبة 36 % حاصلون على دراسات عليا، وهذا يعكس طبيعة عمل البنوك وأيضاً يعطي مصداقية وقوة للإجابات التي تم الحصول عليها.

3/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
المحاسبة	15	30 %
علوم مالية ومصرفية	25	50 %
إدارة أعمال	10	20 %
المجموع	50	100 %

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة 30 % من عينة الدراسة تخصصهم العلمي المحاسبة، بينما أن نسبة 50 % تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية، وأن نسبة 20 % تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وهذا يتفق مع متطلبات الوظيفة في البنوك التجارية.

4/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
إدارة المخاطر الائتمانية	30	60 %
إدارة مصرفية الشركات _ قطاع التمويل	20	40 %
المجموع	50	100 %

المصدر: إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة 60 % من عينة الدراسة يعملون في إدارة المخاطر الائتمانية، وأن نسبة 40 % يعملون في إدارة مصرفية الشركات (قطاع التمويل).

5/1/1/2: توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	10 %
من 5 إلى 10 سنوات	8	16 %
من 11 إلى 15 سنة	12	24 %
من 16 إلى 20 سنة	15	30 %
من 21 سنة فأكثر	10	20 %
المجموع	50	100 %

المصدر: إعداد الباحث .

يتضح من الجدول رقم (5) أن نسبة 10 % من عينة الدراسة أن سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، وأن نسبة 16 % لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، وأن نسبة 24 % لديهم سنوات خبرة تتراوح من 11 إلى 15 سنة، وأن 30 % لديهم خبرة تتراوح من 16 إلى 20 سنة، وأن نسبة 20 % لديهم خبرة أكثر من 21 سنة. وهذا يدل على وجود الخبرة الكافية لدى البنوك التجارية السعودية تمكنهم من ممارسة مجال عملهم.

2/2: أداة الدراسة وصدقها:

لضمان سلامة فقرات الاستبانة وارتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، فقد قام الباحث بتصميم استبانة خاصة للتعرف على فعالية أساليب الرقابة المصرفية المطبقة في البنوك التجارية السعودية في اكتشاف عمليات غسيل الأموال، وقد عُرضت الاستبانة على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المخاطر الائتمانية والتمويل، وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبدتها المحكمون، حيث أصبحت تشتمل على جزأين هما:

1. البيانات الشخصية التي تتعلق بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

2. فقرات الاستبانة البالغ عددها (15) موزعة على ثلاثة محاور.

المحور الأول: تعطي البنوك التجارية السعودية أهمية كبيرة لمخاطر الائتمان المصرفي قبل منحه وعدد الفقرات (5) فقرة. المحور الثاني: توجد قواعد عامة يجب على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية دراستها والالتزام بها لتحديد المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها وعدد الفقرات (5) فقرة.

المحور الثالث: تقوم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية بدراسة وتحليل الائتمان المصرفي قبل منحه وعدد الفقرات (5) فقرة.

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لإجابات المبحوثين، حيث جاءت على النحو التالي: (5 = موافق بشدة)، (4 = موافق)، (3 = محايد)، (2 = غير موافق)، (1 = غير موافق بشدة).

3/2: ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (50) فرد، حيث كانت قيمة ألفا كرونباخ ككل (953 %) والتي تعتبر مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية (Zikmund, 2010). يبين الجدول رقم (6) أن هناك معامل ثبات كبير لفقرات الاستبانة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (6) معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Cranach's Alpha

المحور	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
المحور الأول	5	0.956
المحور الثاني	5	0.706
المحور الثالث	5	0.876
المجموع	15	0.953

المصدر: إعداد الباحث من تحليل فقرات الاستبانة.

كما استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والإجتماعية (SPSS)، معتمداً على الأساليب الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات كالاتي:

- التكرارات.

- اختبار ألفا كرونباخ Cranach's Alpha
 - المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والدرجة.
 - اختبار One-sample T.test
- ومن أجل تفسير النتائج بصورة دقيقة تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:
- حساب المدى: وهو عبارة عن أكبر قيمة ناقص أصغر قيمة في مقياس ليكرت أي (5 - 1 = 4).
 - تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى على عدد الفئات أي (5 / 4 = 0.80).
- وعليه فإن فئات المقياس تكون على النحو التالي:

جدول رقم (7) مقياس تحديد الدرجة للوسط الحسابي

الدرجة	الوسط الحسابي
عال جداً	4.21 فأكثر
عال	من 3.41 إلى 4.20
متوسط	من 2.61 إلى 3.40
منخفض	من 1.81 إلى 2.60
منخفض جداً	أقل من 1.80

المصدر: (عليان، 2012، ص13).

4/2: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

1/4/2: تحليل بيانات الدراسة:

المحور الأول: تعطي البنوك التجارية أهمية كبيرة لمخاطر الائتمان المصرفي قبل منحه.

قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الأول كالآتي:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات الأهمية الكبيرة لمخاطر الائتمان المصرفي قبل

منحه في البنوك التجارية السعودية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يقوم البنك بتحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض.	4.60	0.495	عالي جداً
2	التنوع في منح الائتمان المصرفي على الأنشطة الاقتصادية يقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.	4.60	0.495	عالي جداً
3	تطوير إدارة المخاطر الائتمانية وتطبيق الإجراءات والإرشادات السليمة يرفع يرفع كفاءة الأداء ويقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.	4.58	0.499	عالي جداً
4	وجود إدارة للتفتيش والرقابة على منح الائتمان المصرفي تساعد في تجنب مخاطر الائتمان.	4.50	0.505	عالي جداً

عالي جداً	0.490	4.38	تطبيق إدارة المخاطر يحقق للبنك استمرارية النشاط وزيادة القيمة السوقية وزيادة الربحية وتقليل مخاطر الائتمان المصرفي.	5
عالي جداً	0.201494	4.53200	جميع الفقرات	

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على الفقرات رقم (5,4,3,2,1) تراوحت ما بين (4.38 ، 4.60) ، وهذا يدل على أن جميع المبحوثين في عينة الدراسة موافقون بشدة على فقرات المحور الأول.

2. الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (8) أن الانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول تراوحت ما بين (0.490 ، 0.505) ، وهي أقل من الواحد الصحيح، وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الأول، أي أنهم موافقون على صحتها.

3. الدرجة الكلية لجميع الفقرات: يتضح من الجدول رقم (8) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول عالية جداً بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.532) ، وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع المبحوثين على فقرات المحور الأول. وتشير هذه النتيجة إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها البنوك التجارية السعودية لإدارة المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان. المحور الثاني: توجد قواعد عامة يجب على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية دراستها والالتزام بها لتحديد المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها.

قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الثاني كالآتي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة لفقرات قواعد عامة يجب على إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية دراستها والالتزام بها لتحديد المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	توجد بالبنك إدارة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان المصرفي.	4.60	0.495	عالي جداً
2	تقوم إدارة الائتمان المصرفي في البنك بمتابعة الائتمان الممنوح للمقترضين لتجنب المخاطر الناجمة عنه.	4.60	0.495	عالي جداً
3	يقلل توجه البنك نحو الاستعلام عن طالب الائتمان والتحقق من المعلومات في تخفيف مخاطر الائتمان.	4.58	0.499	عالي جداً
4	يطبق البنك مقررات لجنة بازل 1 و2 لمواجهة مخاطر الائتمان المصرفي.	4.56	0.501	عالي جداً
5	يطبق البنك الشروط والقيود القانونية التي يصدرها البنك المركزي السعودي لمنح الائتمان المصرفي.	4.76	0.431	عالي جداً

عالي جداً	0.201494	4.46000	جميع الفقرات
-----------	----------	---------	--------------

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. **المتوسطات الحسابية:** يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (4.56 ، 4.76) وهذا يعني أن جميع المبحوثين في عينة الدراسة موافقون على فقرات المحور الثاني.

2. **الإنحرافات المعيارية:** يتضح من الجدول رقم (9) أن الإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (0.431 ، 0.499) وهي أقل من الواحد الصحيح وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات المبحوثين على فقرات المحور الثاني، وأنهم متفقون على صحتها.

3. **الدرجة الكلية لجميع الفقرات:** يتضح من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.600) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع المبحوثين على فقرات المحور الثاني، وأنهم متفقون على صحتها.

وتشير هذه النتيجة إلى أهمية وجود قواعد عامة يجب على البنوك التجارية السعودية دراستها والالتزام بها لتحديد المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها.

المحور الثالث: تقوم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية بدراسة وتحليل الائتمان المصرفي قبل منحه. قام الباحث بتحليل الإجابات لفقرات المحور الثالث كالآتي:

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والدرجة لفقرات قيام البنوك التجارية السعودية بدراسة وتحليل الائتمان لمصرفي قبل منحه.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدرجة
1	يمنح الائتمان المصرفي لصالح عميل تتوافر له الجدارة الائتمانية وفق معايير محددة ومتعارف عليها.	4.60	0.495	عالي جداً
2	يمنح الائتمان لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط العميل.	4.60	0.495	عالي جداً
3	تقوم إدارة المخاطر بقياس ودراسة وتحليل مخاطر الائتمان قبل منح الائتمان.	4.58	0.499	عالي جداً
4	توضع ضوابط للعميل لتجنب مخاطر الائتمان كإلزامه مثلاً بعدم الاقتراض من بنك آخر حتى سداد الديون.	4.14	0.351	عالي
5	التأكد من مدى تناسب قيمة الائتمان الممنوح مع الغرض الصادر لأجله.	4.38	0.490	عالي جداً
	جميع الفقرات	4.62000	0.08000	عالي جداً

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

1. **المتوسطات الحسابية:** يتضح من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على الفقرات (5,3,2,1) تراوحت ما بين (4.38 ، 4.60) وهذا يعني أن جميع الباحثين في عينة الدراسة موافقون بشدة على تلك الفقرات ، وكان الوسط الحسابي للفقرة رقم (4) هو (4.14) وهذا يعني أن جميع الباحثين في عينة الدراسة موافقون على وجود ضوابط للتعامل لتجنب مخاطر الائتمان كإلزامه مثلاً بعدم الاقتراض من بنك آخر حتى سداد ديونه. وهذا يعني أن جميع الباحثين في عينة الدراسة موافقون على فقرات المحور الثالث.

2. **الإنحرافات المعيارية:** يتضح من الجدول رقم (9) أن الإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني تراوحت ما بين (0.351 ، 0.499) وهي أقل من الواحد الصحيح وهذه القيم تشير إلى التجانس وعدم التباين في إجابات الباحثين على فقرات المحور الثاني، وأنهم متفقون على صحتها.

3. **الدرجة الكلية لجميع الفقرات:** يتضح من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني عالية بدلالة الوسط الحسابي الذي بلغ (4.6200) وتشير هذه النتيجة إلى موافقة جميع الباحثين على فقرات المحور الثالث، وأنهم متفقون على صحتها.

وتشير هذه النتيجة إلى أهمية قيام البنوك التجارية السعودية بدراسة وتحليل الائتمان المصرفي قبل منحه.

2/4/2: اختبار فرضيات الدراسة:

نتيجة اختبار الفرضية الأولى: توجد دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية السعودية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية دور إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إدارة المخاطر الائتمانية	-11.080	4	.000	-.468000	-.58527	-.35073

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (10) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحصائية Sig.(2-tailed) (0.000) وهي أقل من (0.05) ، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية التي تفيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية وبين المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية. ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الأولى.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية: توجد دلالة إحصائية بين قواعد عامة لدى إدارة المخاطر وبين دراسة المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها في البنوك التجارية السعودية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية وجود قواعد عامة لدى إدارة المخاطر الائتمانية في دراسة المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها على النحو التالي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إدارة المخاطر الائتمانية	-5.993	4	.004	-.540000	-.79019	-.28981

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (11) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحتمالية Sig.(2-tailed) (0.004) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية التي تقيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قواعد عامة لدى إدارة المخاطر وبين دراسة المخاطر الائتمانية ومحاولة تجنبها في البنوك التجارية السعودية. ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الثانية.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة: توجد دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية وبين دراسة وتحليل الائتمان المصرفي قبل منحه في البنوك التجارية السعودية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One-Sample T.test) لبيان أهمية دور إدارة المخاطر الائتمانية في دراسة وتحليل الائتمان المصرفي قبل منحه في البنوك التجارية السعودية على النحو التالي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Test

	Test Value = 5					
	t	df	Sig. (2- tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
إدارة المخاطر الائتمانية	-10.621	4	.000	-.380000	-.47933	-.28067

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الاستبانة.

يعرض الجدول رقم (11) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة الإحتمالية Sig.(2-tailed) (0.000) وهي أقل من (0.05)، ومن خلال ذلك يمكن قبول الفرضية الثالثة التي تقيد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الائتمانية وبين دراسة وتحليل الائتمان المصرفي قبل منحه في البنوك التجارية السعودية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

بناءً على تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد اهتمام كبير لدى البنوك التجارية السعودية بمخاطر الائتمان المصرفي.
2. تؤدي البنك دوراً فعالاً في تقديم القروض ما يساهم في إنعاش الأنشطة الاقتصادية.
3. تعمل البنوك التجارية في بيئة شديدة المخاطر، لذلك يجب عليها اتخاذ الحيطة والحذر عند القيام بعمليات الائتمان المصرفي حرصاً على سلامة أموال المودعين وعلى سلامة النظام المصرفي.

4. يعتبر الائتمان المصرفي بمثابة علاقة مبنية على الثقة المتبادلة بين البنوك والعملاء طالبي الائتمان.
5. أن قرار الائتمان المصرفي مبني دائماً على درجة من درجات المخاطرة يصعب استبعادها نهائياً.
6. أن المخاطر الائتمانية تزداد شدتها كلما اعتمدت البنوك التجارية على الودائع لديها في تقديم القروض.
7. أن ضمانات القروض مهما كان نوعها وحجمها أحياناً فهي غير كافية لتغطية قيم القروض كلها.
8. أن التغيير في الظروف الاقتصادية وبيئة التشغيل لدى المقترضين يؤثر على التدفقات النقدية ما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان المصرفي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة استمرار البنوك التجارية السعودية باتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب المخاطر الائتمانية والتخفيف من آثارها.
2. ضرورة قيام إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية السعودية بتحليل كل ائتمان مصرفي لتقييم قدرة المقترض على سداد القرض وفوائده.
3. ضرورة الاستمرار في تطوير إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية السعودية على أسس ومعايير علمية وتقديم دورات تدريبية للعاملين في مجال دراسة وتحليل وقياس المخاطر الائتمانية.
4. ضرورة حصول البنوك التجارية السعودية على الضمانات الكافية من طالبي الائتمان المصرفي لضمان الحصول على حقوقها في حال توقف طالبي الائتمان المصرفي عن السداد.

المراجع العربية .

1. أحمد، أمنه عبدالعال خالد، و مسبل، مالك منزل محمد، و محمد، زهراء أحمد اسماعيل. (2020). مجلة الإبداع ، جامعة البليدة، مج 10 ، ع 01 ، الجزائر.
2. أبو بكر، عيد أحمد، و السفو، وليد إسماعيل. (2009). إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري، الأردن.
3. ابن معمر، علي، و جيلاني، عمير. (2020). معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارة، جامعة بوضياف، مج 13 ، ع 01، الجزائر.
4. الراوي، خالد وهيب. (2003). إدارة العمليات المصرفية، ط 3 ،الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
5. الزبيدي، حمزة محمود. (2000). إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان. ط 1، مؤسسة الوراق، الأردن.
6. السيسي، صلاح الدين حسن. (2008). قضايا مصرفية معاصرة ، ط 1، القاهرة، دار الفكر العربي.
7. الشيلخي، هديل أمين إبراهيم. (2012). العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال، الأردن.
8. النجار، فايق. (1997). التحليل لائتماني، مدخل اتخاذ القرارات، الأردن، مطبعة بنك الإسكان.
9. الفريجي، حيدر نعمة. (2005). الأساليب المعرفية لمدرء الائتمان وأثرها في المخاطر الائتمانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 56.
10. الياسري، ضرغام عباس دخيل، و محمد غالي راهي الحسيني. (2020). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد والإدارية والمالية، جامعة بابل، مج 12، ع 01، العراق.

11. بولحيال، فريد. (2020). إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان في الجزائر، دراسة حالة بنك عنابة، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، مج 7، ع 3، الجزائر.
12. بن مساعد، عبدالرحمن، و صابور، سعاد. (2021). مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مج 24، ع 01، الجزائر.
13. بن مخلوف، أميرة. (2016). آليات الحوكمة لإدارة المخطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، رسالة دكتوراة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
14. بن عمر، خالد. (2011). دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية، رسالة دكتوراة، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
15. حورية، قبايلي. (2014). إدارة المخاطر البنكية في الجزائر_ دراسة حالة بنك التنمية المحلية، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
16. حفني، عبدالغفار، و أبو قحف، عبدالسلام. (2004). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك العربية)، الإسكندرية، الدار الجامعية.
17. سلام، أسامة عزمي، و موسى، شقيري نوري. (2012). إدارة الخطر والتأمين. ط 1. دار الحامد، الأردن.
18. سلطان، محمد سعيد أنو. (2005). المحاسبة الإدارية الجزء الأول، ط 3، صنعاء.
19. دبي، علي، و دحدوح، نجيب. (2021). أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة 2009-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بوضياف، مج 06، ع 31، الجزائر.
20. صبرينة، صالح. (2021). دورالحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة عنابة، مج 04، ع 3، الجزائر.
21. طه، عمر هاشم. (2013). دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج 03، ع 02، العراق.
22. عبدالمطلب، عبدالمجيد. (2005). العولمة واقتصاديات البنوك، ط 1، الاسكندرية، الدار الجامعية.
23. عنانزة، عزالدين نايف، و عثمان، محمد داود. (2013). تقييم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك لاسلامية الأردنية، مجلة المثني الإدارية والاقتصادية، مج 03، ع 06، العراق.
24. عون الله، سعاد، و بلعزوز، بن علي. (2018). الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، مج 14، ع 19، الجزائر.
25. عطية، عبد القادر محمد عبدالقادر. (2001). دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات Bot، الإسكندرية، الدار الجامعية.
26. فاضل، قصي عبدالخالق. (2010). دور إدارة الخطر في حماية المنظمات الجامعية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.

27. قندوز، عبدالكريم أحمد. (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 09، الجزائر.
28. لعرف، فايزة. (2010). مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر.
29. محمود، نجاه شاكر. (2014). العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع 38، العراق.
30. معمر، نوال آيت سي، و بزارية، امحمد. (2020). الاتجاهات الحديثة للرقابة على الائتمان في إطار تحقيق السلامة المصرفية ومدى التواء البنوك التجارية الجزائرية بها، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة خميس مليانة، مج 16، ع 22، الجزائر.
31. نجار، حياة. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل_ دراسة واقع البنوك التجارية العمومية في الجزائر: رسالة دكتوراة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
32. نصير الدين، كارا شيرا، و هبار، عبدالرزاق. (2020). إدارة مخاطر الائتمان باستخدام الحوكمة، معيار كفاية رأس المال، التوريق، والمشتقات الائتمانية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج 06، ع 02، الجزائر.
33. البنك المركزي السعودي، (2020). المخاطر والالتزام، <https://www.sama.gov.sa>.
- المراجع الأجنبية .

1. Al-Abedallat, Abedafattah Zahair, and Jaafreh, Ali Bakhit, (2012), The Effects of the Workers Efficiency in Extending of Credit Facilities on the Reduction of Bad Debts- Study on the Jordanian Commercial Banks, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol.04, No.01.
2. Chen, Xiaohong A., Xiaoding wanga, Desheng Dash Wu b, (2010), Credit risk measurement and early warning of SMEs: An empirical study of Listed SMEs in China. Decision Support systems, Vol.49, No.10.
3. Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husnian Ali And Al-Daas, Abdalla, (2011), The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities, International Research Journal of Finance and Economics, Vol.1450, No.69.
4. Stefanesc, Catalina A., Tunaru, Rodu B., Turnbull, Stuart C. (2009). The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities, Management Science and operations, London Business School, Vol.G21-C52, No. 09.
5. Yang, Wang, (2013), Credit risk management in rural commercial banks in china, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements of Edinburgh Napier University for the degree of doctor of philosophy, the school of accounting, financial services and law.

6. Morris, Charles S.: Sellon Gorden H. Jr, (1995), Bank Lending and monetary policy: City: Second Quarter. Vol.80, No.02.
7. Koch, T & Scottm S.: (2005). Bank Management, analyzing Bank Performance, 5th. Edition, McGraw–Hill, New York, USA
8. The institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standard, (2010).USA.